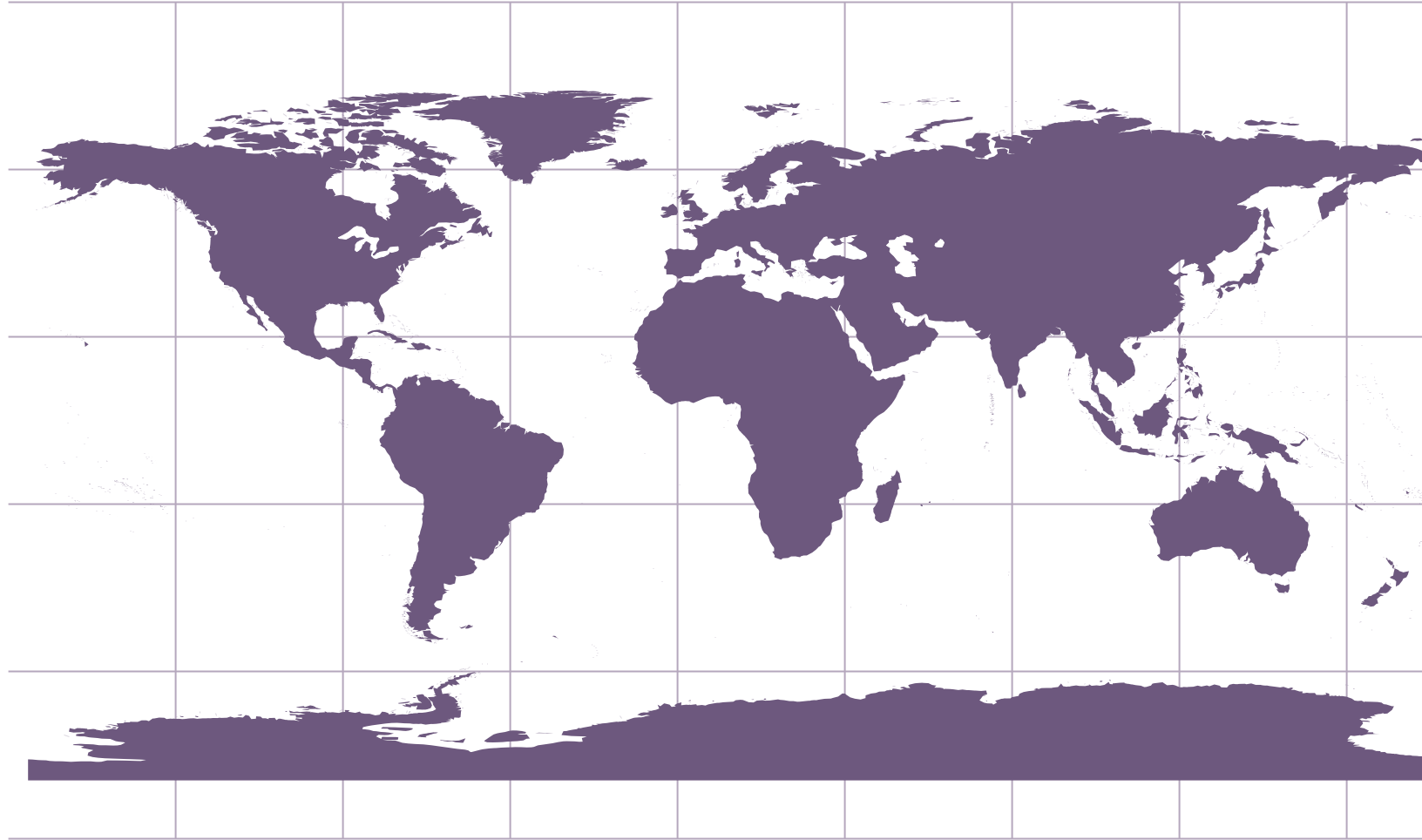


في العالم الاقتصادية آفاق الحالة 2017



United Nations
New York, 2017

المخلص التنفيذي

آفاق التنمية العالمية للاقتصاد الكلي

ويبقى الاقتصاد العالمي محتجزاً في حلقة طويلة من النمو البطيء

في عام 2016، سجّل الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 2.2 في المئة فقط، وهو أبطأ معدل نمو منذ الكساد العظيم عام 2009. يعود تباطؤ الاقتصاد العالمي الى ضعف وتيرة الاستثمار العالمي، تراجع نمو التجارة العالمية، ضعف نمو الإنتاجية ومستويات عالية من الدين. وأدى انخفاض أسعار السلع الأولية الى تفاقم هذه العوامل في العديد من البلدان المصدرة لهذه السلع منذ منتصف عام 2014، في حين لا تزال التوترات والصراعات الجيوسياسية تؤثر على الآفاق الاقتصادية في العديد من المناطق.

ومن المتوقع أن ينمو الناتج العالمي الإجمالي بنسبة 2.7 في المئة في عام 2017 و2.9 في المئة في عام 2018، فيكون هذا الانتعاش المتواضع أكثر دلالة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من إشارة لإحياء قوي ومتواصل للطلب العالمي. وتستند الزيادة الطفيفة المتوقعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المتطورة في عام 2017 إلى حد كبير على حلول نهاية دورة التفرغ في الولايات المتحدة الأمريكية والدعم الإضافي للسياسة الاقتصادية في اليابان.

اما الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فمن المتوقع أن تنمو بنسبة 1.4 في المئة في عام 2017، بعد عامين متتاليين من الانخفاض، حيث أن المنطقة قد استوعبت إلى حد كبير صدمة التبادل التجاري الحادة التي عانت منها العديد من الدول في فترة 2014-2015. ومن المتوقع أيضاً أن ترى البلدان النامية المصدرة للسلع الأولية بعض التنامي مع استقرار أسعار السلع وانخفاض الضغوط التضخمية المدفوعة من الانخفاض الحاد في قيمة سعر الصرف. ستواصل دول شرق وجنوب آسيا بالنمو بسرعة أكبر من غيرها من المناطق، ومستفيدة من الطلب المحلي القوي والظرف الحالي الذي يسمح بسياسة اقتصاد كلي أكثر تكيفاً. إن التوقعات لا تزال تخضع لشكوك كبيرة ومخاطر التطورات السلبية. وإن تحققت هذه التطورات السلبية، فسيخرج النمو المتواضع المتوقع حالياً عن مساره.

نظراً للروابط الوثيقة بين الطلب، الاستثمار، التجارة والإنتاجية، فقد تصبح هذه الحلقة الطويلة من ضعف النمو العالمي ذاتية الاستدامة في غياب جهود سياسته منسقة لإنعاش الاستثمار وتعزيز الانتعاش في الإنتاجية. وهذا من شأنه عرقلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع وخلق العمل اللائق للجميع.

الاستثمار الضعيف أساس التباطؤ في النمو العالمي

تباطأ نمو الاستثمار بشكل كبير في العديد من الاقتصادات المتقدمة والنامية الكبرى، وكذلك في العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد قلل ضعف الطلب العالمي المطول حوافز الشركات على الاستثمار الذي تأثر أيضاً بالشكوك الاقتصادية والسياسية. شهدت العديد من البلدان تقلصات حادة في الاستثمار في الصناعات النفطية والاستخراجية منذ عام 2015، على الرغم من كون هذه الانخفاضات دورية في معظمها، بدلاً من كونها إشارات تقدم هيكلية كبير نحو اقتصاد أقل استخداماً للوقود الأحفوري. أمسى غياب التمويل عائقاً في بعض الحالات أيضاً، خاصة في البلدان التي لا تزال المصارف فيها لا تملك رأس المال الكافي أو التي لا تزال الأسواق المالية فيها متخلفة. على الرغم من عوائد السندات المنخفضة وحتى السلبية في كثير من الأحيان، قامت الحكومات في البلدان المتقدمة بتخفيضات حادة في الاستثمارات العامة منذ عام 2010، والتي تعكس سياسات التكيف المالية التي نفذت رداً على مستويات الديون الحكومية العالية. منذ منتصف عام 2014، قلصت الحكومات في العديد من البلدان المصدرة للسلع الأولية أيضاً الاستثمار الذي هي بأمر الحاجة إليه في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وذلك استجابة للفقان الحاد في إيرادات السلع. من الناحية الأخرى، تم تعويض ضعف الاستثمار في القطاع الخاص جزئياً عن طريق التوسع في مشاريع البنية التحتية الحكومية في بعض البلدان النامية الأخرى في شرق وجنوب آسيا وأجزاء من أفريقيا.

ضعف الاستثمارات لفترة طويلة هي أحد عوامل التباطؤ في نمو الإنتاجية

تباطأ نمو إنتاجية العمل بشكل ملحوظ في معظم الاقتصادات المتقدمة، وفي كثير من البلدان الكبيرة النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية. الاستثمار في رأس مال جديد يمكن أن يؤثر على عوامل مثل معدل الابتكار، مهارات القوى العاملة وجودة البنية التحتية. وهذه بدورها تقود التغيير التكنولوجي ومكاسب الكفاءة التي تعزز نمو إنتاجية العمل في المدى المتوسط.

ويبقى الدعم الحكومي للسلع العامة مثل مكافحة تغير المناخ في بالغ الأهمية، حيث يميل المستثمرين من القطاع الخاص إلى تقييم المخاطر والعائدات على المدى القصير وإنقاص الاستثمار في الأولويات العامة. إن الاستثمار في المجالات الرئيسية، مثل البحث والتطوير، التعليم والبنية التحتية، من شأنه تعزيز التنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي والبيئي، كما يدعم أيضاً نمو الإنتاجية. في حين يبقى الحيز المالي لدعم التوسع في الاستثمار محدوداً في الكثير من البلدان، ولا سيما البلدان المصدرة للسلع الأولية والتي عانت من خسائر حادة في عائدات هذه السلع، وتملك بعض الاقتصادات الكبيرة إمكانية الاستفادة من انخفاض كلفة الاقتراض لتمويل الاستثمار.

يبقى النمو الكلي في البلدان الأقل نمواً أقل بكثير من الهدف التنمية المستدامة التمثل

ب: «نمو الناتج المحلي الإجمالي ما لا يقل عن 7 في المئة»

سيظل النمو الكلي في البلدان الأقل نمواً أقل بكثير من هذا الهدف التمثل من أهداف التنمية المستدامة على المدى القريب، ولكن من المتوقع أن يرتفع بشكل طفيف مما يقدر بـ 4.5 في المئة في عام 2016

إلى 5.2 في المئة و5.5 في المئة في عام 2017 و2018، على التوالي. يشكل النمو بمعدل يقل عن المعدل المنشود خطراً على الإنفاق العام بما في ذلك الرعاية الصحية، التعليم، الحماية الاجتماعية والتكيف مع تغير المناخ. والأخير هو الأكثر أهمية حيث أن البلدان الأقل نمواً معرضة بشدة للكوارث الطبيعية والصدمات المرتبطة بالطقس.

وهناك حاجة أيضاً لبذل المزيد من الجهود بغية تنويع صادرات البلدان الأقل نمواً، التي لا تزال تركز بشكل كبير على عدد قليل من المنتجات الأولية المعرضة لتقلب الأسعار والصدمات الخارجية. في ظل المسار الحالي للنمو، قد يبقى ما يقارب الـ 53 في المئة من سكان البلدان الأقل نمواً في الفقر المدقع بحلول عام 2030. يبقى القضاء على المستويات العالية من الفقر المدقع في البلدان الأقل نمواً بحلول عام 2030 يشكل تحدياً هائلاً في حال عدم التسارع في نمو الناتج المحلي الإجمالي وفي التقدم نحو تحسين التفاوت في الدخل.

لا يزال من الصعب تجميع الموارد اللازمة لتمويل الاستثمار المطلوب في البلدان الأقل نمواً. على الاستثمار في هذه البلدان أن ينمو بمعدل متوسط سنوي قدره 11 في المئة على الأقل حتى عام 2030، والذي يشكل تسارعاً كبيراً بالنسبة للاتجاهات الحديثة. يستمر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بتجاوز العديد من البلدان الأقل نمواً، ويرتكز على الصناعات الاستخراجية. يجب بذل المزيد من الجهود لتعبئة الموارد المحلية والدولية، العامة والخاصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه البلدان.

تتطلب التحسينات المستدامة في تخفيف انبعاثات الكربون المزيد من الجهود بغية تحسين كفاءة الطاقة وتشجيع الطاقة المتجددة

توقف مستوى انبعاثات الكربون في العالم عن الارتفاع لمدة سنتين متتاليتين. وتعكس هذه التطورات الإيجابية انخفاض كثافة الطاقة في الأنشطة الاقتصادية، وزيادة حصة الطاقة المتجددة من الهيكلية العامة للطاقة، وتباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان الأكثر توليداً للانبعاثات.

مع ذلك، لا يزال العالم بعيداً عن فصل ارتباط النمو الاقتصادي بنمو انبعاثات الكربون بشكل متواصل. وعلى الرغم من التقدم، وخاصة في البلدان النامية حيث مستوى الاستثمارات الجديدة في الطاقة المتجددة تجاوز تلك في الدول المتقدمة في عام 2015، فلا تزال الطاقة المتجددة تمثل سوى حصة صغيرة من توليد الطاقة العالمي. انخفض الاستثمار الجديد في الطاقة المتجددة بشكل حاد في النصف الأول من عام 2016، والتحسينات التي شهدتها السنوات الأخيرة من ناحية تخفيض الانبعاثات يمكن أن تعكس بسهولة حالة عدم تظافر جهود القطاعين العام والخاص لتحسين كفاءة استخدام الطاقة وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، والمدعومة من التعاون الدولي لنقل وتبادل الخبرات المتعلقة بالتكنولوجيا النظيفة وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ.

التمويل والتجارة العالمية

التجارة الدولية في حالة جمود

تضاؤل نمو التجارة العالمية يشكل عاملاً مساعداً وإحدى أعراض التباطؤ الاقتصادي العالمي على حد سواء. حقق حجم التجارة العالمية نمواً بنسبة 1.2 في المئة فقط في عام 2016، مسجلاً ثالث أدنى معدل في الأعوام الثلاثين الماضية. تستمر العوامل الدورية - مثل تكوين الطلب العالمي وارتفاع مستوى عدم اليقين - في كبح نمو التجارة العالمية، في حين بدأ تأثير عدد من التحولات الهيكلية التي شجعت التوسع السريع في التجارة العالمية في تسعينات القرن الماضي ومطلع القرن الحالي بالزوال، إضافةً إلى تباطؤ التقدم في التحرير التجاري. انخفضت نسبة نمو التجارة العالمية إلى نمو الناتج العالمي الإجمالي بشكل كبير منذ التسعينات. في حين من المتوقع أن يظهر اختراق الواردات العالمية انتعاشاً متواضعاً، من غير المرجح أن يتجاوز الناتج العالمي الإجمالي نمو التجارة العالمية بشكل ملحوظ في السنوات القادمة. ومن المتوقع أن تحقق التجارة العالمية نمواً بنسبة 2.7 في المئة في عام 2017 و3.3 في المئة في عام 2018.

سد فجوة الاستثمار بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 يتطلب تعبئة موارد مالية ضخمة

التباطؤ المطول في النمو الاقتصادي العالمي يجعل توليد الاستثمارات الطويلة الأمد ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبشكل تحدياً من نوع خاص. التمويل الدولي هو مكمل أساسي لتعبئة الإيرادات المحلية، والتي نمت بصورة مطردة في البلدان النامية على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية، لكنها لم تتمكن من تغطية ثغرات تمويل الاستثمار. ومع ذلك، لا تزال تدفقات رؤوس الأموال الدولية متقلبة، ويقدر أن يبقى صافي التدفقات إلى البلدان النامية سلبياً خلال عام 2017 على الأقل، مما يؤكد التحديات التي تواجه عملية تمويل التنمية المستدامة الطويلة الأمد.

منذ انطلاق الأزمة المالية العالمية، دفعت أسعار الفائدة المنخفضة البلدان النامية إلى إصدار السندات السيادية في الأسواق المالية الدولية. غير أنه يجري الآن أدراك المخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون في بعض الحالات، خاصة حين تخضع أعباء التسديد لتحركات كبيرة في سعر الصرف. ازداد توفير التمويل العام الدولي في عام 2015، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكنه بقي دون أهداف الأمم المتحدة. تعكس الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى حد كبير الموارد التي تنفق على اللاجئين في الدول المضيفة. ازداد الإقراض أيضاً من قبل بنوك التنمية المتعددة الأطراف ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام 2015. ومع ذلك، تبقى الموارد المالية المحلية والدولية المتاحة غير كافية لسد ثغرات تمويل الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان الأكثر فقراً.

مواءمة الاستثمار المؤسسي مع التنمية المستدامة يتطلب تغييراً في هيكلية الحوافز

مواءمة الاستثمار مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك بناء بنية تحتية مستدامة ومرنة، يتطلب سياسات وأطر تنظيمية من شأنها تحفيز التغييرات في أنماط الاستثمار. لا تتماشى أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر الحالية تماماً مع التنمية المستدامة، حيث تم توجيه الجزء الأكبر من التدفقات الأخيرة نحو عمليات الاندماج والاستحواذ الخارجية، والتي قد يكون لها تأثير محدود على فرص العمل والتنمية. إن إعادة تخصيص 3 إلى 5 في المئة من أصول المستثمرين المؤسسيين نحو الاستثمار طويل الأمد في التنمية المستدامة يمكن أن يكون له تأثير هائل. إلا أن الاستثمار من قبل المستثمرين المؤسسيين في الأصول غير المصفاة الطويلة الأمد المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة بقي محدوداً حتى الآن. يميل توجه الاستثمار من قبل المستثمرين المؤسسيين نحو المدى القصير، كما هو ظاهر في قلب محفظة التدفقات الخارجية. من الممكن أن تقوض المحفظة الاستثمارية الدولية والتدفقات المصرفية المتقلبة التنمية المستدامة بدلاً من دعمها.

يمكن معالجة مواءمة الحوافز في الأسواق المالية مع الاستثمار طويل الأمد في التنمية المستدامة وتحفيز زيادة الاستثمار المباشر من خلال هيكلية الحوكمة المالية، ودعمها من خلال مزيج من السياسات المختلفة، بما في ذلك: تسعير العوامل الخارجية، والأطر التنظيمية الفعالة، مزيج من التمويل والضمانات وزيادة فعالية استثمارات القطاع الخاص عن طريق وسطاء عامين، مثل بنوك التنمية.

الشكوك والمخاطر

تحقق العديد من المخاطر السلبية الرئيسية قد يطيل فترة ضعف النمو العالمي

لا تزال الآفاق الاقتصادية العالمية تخضع لشكوك ومخاطر سلبية كبيرة، حيث لديها القدرة بحال تحققها على عرقلة التسارع المتواضع المتوقع حالياً في النمو لعامي 2017 و2018. تتبع بعض من هذه المخاطر من إجراءات السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة الكبرى. لا يزال تأثير تطبيق أدوات سياسات النقدية غير المختبرة -مثل سياسات أسعار الفائدة السلبية في اليابان وأوروبا- غير واضحاً. هناك خطر من أن تؤدي هذه التدابير إلى تدهور الميزانيات العمومية للبنوك، مما يزيد التشدد في شروط الائتمان، مع احتمال زعزعة استقرار البنوك الصغيرة. وبشكل توقيت رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مجالاً آخر من عدم اليقين. مع اتساع الفرق بين أسعار الفائدة نسبة للاقتصادات المتقدمة الأخرى، من الممكن أن يؤدي هذا التغيير إلى تقلبات مالية، وإلى عكس التدفقات الرأسمالية في الاقتصادات النامية، وإلى تعديلات مفاجئة في أسعار الصرف. ومن شأن مثل هذا التقلب أن يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف المرتبطة بمستويات عالية من الديون ومعدلات العجز المتزايدة في عدد من البلدان النامية، مع القدرة على رفع تكاليف الاقتراض، وزيادة ضغوط تخفيض الديون وزيادة الإجهاد في القطاع المصرفي.

عززت الشكوك السياساتية في الولايات المتحدة وأوروبا حدود الثقة حول التوقعات الاقتصادية العالمية

هناك أيضاً شكوك ملحوظة في بيئة السياسة الدولية. فعلى سبيل المثال، لا تزال الشكوك كبيرة فيما يخص التغييرات المرتقبة من قبل الإدارة الجديدة للولايات المتحدة المتعلقة بالسياسات الهامة في التجارة الدولية، والهجرة وتغير المناخ. القرار الذي اتخذته المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي، أو «Brexit»، وآثاره المحتملة على حرية حركة البضائع والعمال في أوروبا، يشكلان حالة عدم اليقين الإقليمي. كل هذه الشكوك لديها القدرة على اضعاف أية انتعاش متوقع في استثمارات الأعمال التجارية، وتعويق نمو التجارة الدولية وحتى عرقلة النمو العالمي الضعيف أساساً.

تحديات السياسة والطريق إلى الأمام

وهناك حاجة إلى مزيج سياسات أكثر توازناً، وتجاوز الاعتماد المفرط على السياسة النقدية

لا تزال العديد من الاقتصادات تعتمد بشكل مفرط على السياسة النقدية لدعم أهدافها. هناك حاجة إلى نهج سياساتي أكثر توازناً بغية إعادة الاقتصاد العالمي إلى مسار نمو صحي على المدى المتوسط، ومعالجة القضايا ذات الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. بالإضافة إلى استخدام أكثر فعالية للسياسة المالية، يتطلب تحقيق التوازن في أهداف التنمية المستدامة تجاوزاً لإدارة الطلب، لضمان تكامل تام بين تدابير سياسة الاقتصاد الكلي والإصلاحات والسياسات الهيكلية التي تستهدف، على سبيل المثال، الفقر، عدم المساواة وتغير المناخ.

وهنا تكمن الدعوة إلى توسيع نطاق استخدام أدوات وضع السياسات، وتكييفها بما يتناسب مع ظروف كل بلد على حدة. على سبيل المثال، يمكن للإصلاحات الهيكلية أن تشمل التوسع في استخدام سياسة الدخل لمعالجة عدم المساواة والحفاظ على الطلب، وكذلك سياسات سوق العمل النشطة لدعم القطاعات الضعيفة أو المهمشة في سوق العمل. ومن خلال التنظيم المالي الفعال والحوافز يتم تعبئة الموارد وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والتكنولوجيا الخضراء بشكل شامل ومرن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في التعليم والتدريب يشكل عاملاً أساسياً وقاعدة بحثية لتعزيز مهارات القوى العاملة وتشجيع الابتكار. ينبغي على السياسات المعتمدة أن تشجع بيئة عمل ديناميكية تتماشى مع التنمية المستدامة، بما في ذلك الوصول الشامل إلى التمويل، والقيام بإجراءات إدارية شفافة وأطر تنظيمية فعالة.

مع وجود تعبئة محدودة للموارد المحلية بسبب العوامل الهيكلية، هناك حاجة إلى التمويل العام الدولي الإضافي لدعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً.

تعزيز تنسيق السياسات الدولية تحت جدول الأعمال الجديد 2030

هناك حاجة إلى تنسيق دولي لضمان التناسق والتكامل بين السياسة التجارية وسياسة الاستثمار والسياسات العامة الأخرى وتحسين مواءمة النظام التجاري المتعدد الأطراف مع برنامج 2030 للتنمية المستدامة بالإضافة إلى ضمان النمو الشامل والعمل اللائق للجميع. وسوف يتم دعم هذه الجهود من خلال سوق الخدمات الدولية الشفاف الذي يسهل مشاركة مقدمي الخدمات من البلدان النامية على وجه الخصوص. وهناك الحاجة إلى جهود التعاون الدولي لتقليص فجوات التمويل التجاري المرتفع، وخصوصاً في أشد البلدان فقراً في أفريقيا، آسيا النامية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. هناك حاجة إلى دور أقوى لمنظمة التجارة العالمية لضمان معالجة شؤون التنمية من قبل النظام التجاري العالمي.

وهناك حاجة أيضاً لتعاون دولي أعمق في العديد من المجالات الأخرى، مثل: تسريع نقل التكنولوجيا النظيفة؛ ودعم تمويل المناخ؛ وتوسيع التمويل العام الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتعزيز التعاون الضريبي الدولي ومعالجة التدفقات المالية غير المشروعة؛ وتوفير شبكة أمان مالية عالمية. وتنسيق السياسات لمواجهة التحديات التي تطرحها حركة اللاجئين والمهاجرين الكبيرة. تم طرح هذه القضايا في قمة هانغتشو G20، حيث تم التشديد على ضرورة التعمق في عملية تنسيق السياسات الدولية.